

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٣٤ لسنة ٢٠٠٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٨ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضا أثرية الأراضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها ٧٧ فداناً و ١٩ قيراطاً و ٩ أسهم والواقعة بمنطقة مقابر النبلاء الأثرية بقرب أسوان والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٦ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

مذكرة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور

رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : « تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للآثر» .

وتقع مقابر النبلاء أو مقابر الأمراء أو مقابر قبة الهواء على الشاطىء الغربى للنيل وهى مقابر محفورة فى الصخر وتضم مقابر حكام الأقاليم الأول من أقاليم مصر العليا ، وقد بدأ الكشف عن هذه المقابر عام ١٨٨٥ وحتى عام ١٩٠٢ ويعتقد أن المنطقة ما زالت تخفى الكثير من المقابر المظمورة تحت الرمال فى واجهة الجبل ، وتعود المقابر إلى عصر الدولة القديمة ، ومنها ما يعود لعصر الدولة الوسطى والحديثة وإبان العصر المسيحى ، ثم تم إعادة استخدام بعض المقابر وتحويلها إلى دير وكنيسة وفى أعلى قمة الجبل توجد قبة الفاطمية المسماة بقبة «الشيخ على أبو هوا» ويوجد على جدران المقابر العديد من النصوص التى تشير إلى الحملات العسكرية والرحلات الاستكشافية والقوافل التجارية إلى جانب تسجيل الألقاب التى حملها أصحاب تلك المقابر .

والمنطقة تمثل ثروة هائلة من السجلات التاريخية التى تحكى دور حكام أسوان «الإقليم الأول» على مر العصور ، والمنطقة الأثرية لمقابر النبلاء بمساحة ٧٧ فداناً و١٩ قيراطاً و٩ أسهم.

وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها فى ٢٠٠٦/٦/٨ على الضم للمنافع العامة .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٧/١١/٢٠٠٦

وزير الثقافة

فاروق حسنى